الأمم المتحدة

A/HRC/24/44

الجمعية العامة

Distr.: General
11 July 2013
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الدورة الرابعة والعشرون
البند ٣ من جدول الأعمال
تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

تقرير المقررة الخاصة المعنية بحق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي، كاتارينا دي البوكيركي

موجز

تقدم المقررة الخاصة المعنية بحق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي هذا التقرير وفقاً لقراري مجلس حقوق الإنسان ٢/١٦ و٢/٢١. وتركز المقررة الخاصة على الاستدامة في إعمال حقوق الإنسان في المياه والصرف الصحي، وتبحث في الكيفية التي يمكن بها ويتعين بها الوفاء بحق الأجيال الحالية والمقبلة في المياه والصرف والصحي. وتلقي الضوء على التحديات التي تواجه الاستدامة، لا سيما المخاطر التي تتفاقم خلال الأزمات الاقتصادية والمالية. وبعد تناول أهمية الاستدامة لمفهومي حقوق الإنسان الأساسيين وهما "الإعمال التدريجي" و"عدم التراجع"، توضح المقررة الخاصة كيفية إسهام المحتوى المعياري ومبادئ حقوق الإنسان في المياه والصرف الصحي في كفالة الاستدامة.

وتحلل المقررة الخاصة، باستخدام إطار حقوق الإنسان، النهُج المشتركة التي تتبعها الدول في موضوع المياه والصرف الصحي، لا سيما في اعتماد تدابير في الأحوال الطبيعية وخلال الأزمات الاقتصادية والمالية، وتبين كيفية إخفاق تلك النهج في تناول موضوع الاستدامة في كثير من الأحيان. وتبين بعد ذلك أن إطار حقوق الإنسان يمكن وينبغي أن يُيسِّر التحسن في هذه السياسات. ويخلص التقرير إلى استنتاج رئيسي مفاده أن وضع السياسات والبرامج وفقاً لمعايير ومبادئ حقوق الإنسان سيضمن استمرار هذه التدابير إلى الأجيال المقبلة – أي أنها ستجتاز اختبار الزمن.

(A) GE.13-15566 190813 200813

الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

		الفقـــرات	الصفحة
أولاً –	مقدمة	١-٨	٣
ثانياً –	الاستدامة وحق الإنسان في المياه والصرف الصحي	٩-٢٤	٥
	ألف– الإعمال التدريجي واستخدام أقصى قدر من الموارد المتاحة	١١-١٢	٦
	باء – مبدأ عدم التراجع وتدابير التقشف	١٣-١٧	٦
	جيم– مبدأ الاستدامة في حقوق الإنسان	١٨-٢٣	٩
	دال – الاستدامة ومبدأ عدم التمييز	٢٤	١١
ثالثاً –	خيانة أجيال الحاضر وأجيال المستقبل: الإخفاق في إدماج الاستدامة في أوقات النمو الاقتصادي وأوقات الأزمات	٢٥-٥٦	١١
	ألف– التخطيط غير الملائم والتشتت المؤسسي	٢٦-٢٧	١٢
	باء – عدم كفاية التمويل وسوء تحديد أهداف التمويل	٢٨-٤٠	١٢
	جيم– التحديات في توفير الخدمات من قبل جهات غير حكومية	٤١-٤٥	١٦
	دال – خيارات تكنولوجية غير ملائمة	٤٦-٤٧	١٧
	هاء – غياب المشاركة المُجدية	٤٨-٤٩	١٨
	واو – الميل إلى إهمال الفئات الأكثر ضعفاً وتهميشاً	٥٠-٥٢	١٩
	زاي– قصور نظام الرصد والتنظيم والمساءلة	٥٣-٥٦	٢٠
رابعاً –	اعتماد تدابير مراعية لحقوق الإنسان	٥٧-٨٤	٢١
	ألف– إعمال سياسات مالية موجهة توجيهاً جيداً وتخصيص أقصى قدر ممكن من الموارد المتاحة	٥٨-٦٨	٢١
	باء – تخصيص ميزانية لحقوق الإنسان	٦٩-٧١	٢٥
	جيم– التخطيط الفعال من أجل خدمات تركز على الاعتبارات الإنسانية: التصدي لأوجه التفاوت والتمييز	٧٢-٧٥	٢٦
	دال – ضمان المشاركة وإتاحة سبل التمكين	٧٦	٢٧
	هاء – الرصد الفعال والضوابط المستقلة	٧٧-٨٢	٢٧
	واو – المساءلة وقابلية المقاضاة على أساس الحق في المياه والصرف الصحي	٨٣-٨٤	٢٨
خامساً –	الاستنتاجات والتوصيات	٨٥-٨٦	٢٩

أولاً- مقدمة

١- تقدم المقررة الخاصة المعنية بحق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي هذا التقرير إلى مجلس حقوق الإنسان وفقاً لقراري المجلس ٢/١٦ و٢/٢١. ويركز التقرير على الاستدامة في إعمال حقوق الإنسان في المياه والصرف الصحي.

٢- وخلال إعداد التقرير، شرعت المقررة الخاصة في عملية تشاور واسعة شملت العديد من المساهمات الخطية التي وردت من الدول ومن غير الدول وعقد جلسة تشاور مع خبراء من أصحاب المصلحة المتعددين. وقالت إنها ممتنة لجميع الذين ساهموا بوقتهم وخبراتهم.

٣- ورغم الإعلان على نطاق واسع عن فوائد الوصول إلى المياه المأمونة والصرف الصحي، فإن المجتمع الدولي عاجز حالياً عن ضمان توفر المياه المأمونة والصرف الصحي للجميع، دون تمييز، بما في ذلك للأجيال المقبلة. ويقدر عدد الأشخاص الذين لا يحصلون على المياه المأمونة بحوالي ١,٨ مليار شخص[١]، ولا يملك ٢,٥ مليار شخص مراحيض، أو خزانات صرف صحي، أو شبكات مجاري عبر الأنابيب أو وسائل أخرى لتحسين الصرف الصحي، فيما لا يزال حوالي ١,١ مليار شخص يقضون حوائجهم في العراء[٢].

٤- وعلاوة على ذلك، إذا كانت الأهداف الإنمائية للألفية تدعو إلى كفالة الوصول المستدام، فإن إطار الرصد لم يتمكن فقط من أخذ هذا البعد بعين الاعتبار، بل يشجع إلى حد ما على الأخذ بحلول سريعة تَبيَّنَ أنها غير مستدامة في الأجل الطويل. وخلال فترة ٢٠ عاماً، أصيبت أكثر من ١٨٠ ٠٠٠ مضخة يدوية رُكِّبت في المناطق الريفية في أفريقيا جنوب الصحراء بعطل قبل الأوان، وهي تمثل استثمارات فاشلة تراوحت قيمتها بين ١,٢ و١,٥ مليار دولار[٣]. ولو استمرت جميع المضخات في العمل، لحصل ٧٠ مليون شخص إضافي على المياه[٤]. وتظهر البيانات المتاحة المتعلقة ببعض المناطق أن بين ٣٥ و٨٠ في المائة من شبكات المياه، كالمضخات اليدوية، لم تكن تعمل وقت جمع هذه البيانات[٥]. وبرزت مشاكل مماثلة فيما يتعلق بالصرف الصحي، إذ توقف العمل

(١) Kyle Onda and others, "Global access to safe Water: accounting for water quality and the resulting impact on MDG progress", *International Journal of Environmental Research and Public Health*, vol. 9, No. 3, p. 880.

(٢) منظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة الصحة العالمية، *Progress on Drinking Water and Sanitation: 2012 Update* (2012), p. 15.

(٣) IRC International Water and Sanitation Centre, "Ghana and Uganda to pilot new model to improve rural water services" (2009). Available from www.source.irc.nl/page/48398.

(٤) Global Water Challenge, WASH Sustainability Charter: Collaborating for Best Practices, slide 4. Available from www.slideshare.net/GlobalGiving/wash-sustainability-cherter-collaborating-for-best-practices.

(٥) S. Sutton, "Preliminary desk study of potential for self-supply in sub-Saharan Africa" (2004), p. 7.

في مختلف محطات مياه المجاري بعد وقت قصير من بنائها[٦]. ويؤدي تدهور الهياكل الأساسية للمياه والصرف الصحي، مقترناً بسرعة التمدن ونقص الصيانة، إلى خسارة كميات كبيرة من المياه سنوياً تتراوح بين ٢٥٠ مليون و٥٠٠ مليون متر مكعب في العديد من شبكات الإمداد في الحواضر الكبرى[٧]. بيد أن هذه "الاختلالات" لا تُرصَد بشكل منتظم عالمياً.

٥- وثمة بعد آخر يشكل تحدياً للاستدامة وهو الندرة المتزايدة في المياه. ففي عام ٢٠١٠، كانت جميع الحواضر الكبرى تقريباً تعاني شح المياه[٨]. ومع تزايد عدد سكان العالم، زاد الطلب على المياه: إذ زادت الكميات المسحوبة من المياه ثلاثة أمثالها خلال السنوات الخمسين الماضية ومن المتوقع أن يتضاعف الطلب على المياه اللازمة لإنتاج الأغذية بحلول عام ٢٠٥٠[٩]. وبحسب السيناريو الحالي لتغير المناخ، سيعيش نصف سكان العالم تقريباً في مناطق تعاني من نقص حاد في المياه بحلول عام ٢٠٣٠[١٠]. وحتى في ظروف ندرة المياه، فإن المياه المتوفرة في العالم كافية للوفاء بالاحتياجات الشخصية والمترلية لجميع البشر. لكن بما أن الطلب الإجمالي على المياه من جميع القطاعات يتجاوز الكميات المتوفرة، يصبح ترتيب أولويات استخدامها أكثر أهمية.

٦- ولهذا النقص في المياه المأمونة والصرف الصحي تكاليف بشرية باهظة، كتراجع الحالة الصحية للسكان، فضلاً عن خسائر اقتصادية كبيرة - إذ تقدر الخسائر السنوية الناجمة عن عدم الوصول إلى الصرف الصحي وحده بحوالي ٢٦٠ مليار دولار أمريكي[١١]. وفي المقابل، تقدر عائدات كل دولار أمريكي استُثمِر في المياه والصرف الصحي في المناطق النامية بمبلغ يتراوح بين ٥ و٢٨ دولاراً أمريكي[١٢].

---

(٦) E. Corcoran and others, *Sick Water? The Central Role of Wastewater Management in Sustainable Development* (United Nations Environment Programme and United Nations Human Settlements Programme, 2010), p. 60.

(٧) برنامج عقد الاتصال والدعوة التابع للجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية، حقائق وأرقام عن المياه والمدن، ص. ٢. الحواضر الكبرى هي المدن التي يتجاوز عدد سكانها ١٠ ملايين نسمة.

(٨) المرجع نفسه، ص. ٣.

(٩) United Nations Development Programme, *Human Development Report 2011: Sustainability and Equity–A Better Future for All* (2011), pp. 37-38.

(١٠) "Water scarcity", International Decade for Action "Water for Life" 2005–2015 website, available from www.un.org/waterforlifedecade/scarcity.shtml.

(١١) World Bank, "WB confronts US$260 billion a year in global economic losses from lack of sanitation", 19 April 2013. Available from www.worldbank.org/en/news/press-release/2013/04/19/wb-confronts-us-260-billion-a-year-in-global-economic-losses-from-lack-of-sanitation.

(١٢) Guy Hutton and Laurence Haller, *Evaluation of the Costs and Benefits of Water and Sanitation Improvements at the Global Level* (WHO, Geneva, 2004), p. 3. Available from www.who.int/water_sanitation_health/wsh0404.pdf.

٧- وكما توضح هذه الأمثلة، يواجه العالم تحديات هائلة في مجالي المياه المأمونة والصرف الصحي، ليس فيما يتعلق بتحسين فرص الوصول إليهما فقط بل وأيضاً لضمان الجودة والاستدامة. وتُضاف إلى الصعوبات آثار تغير المناخ وتناقص الموارد المالية والزيادة المستمرة في الطلب على المياه، مما يضع ضغوطاً إضافية على الموارد. وثمة حاجة إلى بذل جهود عاجلة وإلى تغيير العقليات في هذا المجال. ودون إحداث تغييرات في الممارسات والسياسات، لن نشهد إلا تدهوراً في الوضع. وتبين المقررة الخاصة في هذا التقرير أن أخذ مسألة الاستدامة بعين الاعتبار أمر رئيسي في ضمان حقوق الإنسان في المياه والصرف الصحي في الوقت الحاضر وللأجيال القادمة.

٨- وترى المقررة الخاصة أن هذا التقرير يأتي في وقت مناسب بشكل خاص، لا سيما بالنظر إلى أن الكثير من البلدان تواجه حالياً فترات من الأزمات. فالتدابير التقشفية تُنفَّذ في جميع أنحاء العالم، مؤثرة تأثيراً كبيراً على إعمال حقوق الإنسان. وتشعر المقررة الخاصة بالقلق لعدم اغتنام الدول في الكثير من الأحيان هامش الحركة الذي تتمتع به لحماية حقوق الإنسان، مكتفية بانتهاج مسلك صارم لتثبيت الميزانيات إضافة إلى تدابير التقشف التي تؤثر تأثيراً غير متناسب على المحرومين أصلاً في المجتمع. وترى أيضاً أن الآثار التي يمكن ملاحظتها حالياً ما هي إلا غيض من فيض. إن الصعوبات التي تواجه الاستدامة وأوجه التراجع التي تعتري قطاع المياه والصرف الصحي أعمق بكثير مما يعتقد، والاكتفاء ببحث آثار الأزمة هو تقليل من شأن التحديات التي تنطوي عليها. ولذلك، تسعى المقررة الخاصة إلى معالجة هذه التحديات على نحو شامل، في أوقات النمو الاقتصادي وأوقات الأزمة الاقتصادية. وبذلك، تؤكد أن على الدول التزاماً بمعالجة التحديات التي تواجه الاستدامة في جميع الأوقات، وهو ما من شأنه أن يساعدها في الاستعداد بشكل أفضل لأوقات الأزمة.

ثانياً- الاستدامة وحق الإنسان في المياه والصرف الصحي

٩- ترى المقررة الخاصة أن مفهوم الاستدامة لا يمكن فصله عن قانون حقوق الإنسان، لا سيما عن نطاق ومضمون العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وإلى جانب المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان المتعلقة بالمشاركة والتمكين والمساءلة وعدم التمييز والمساواة والشفافية والوصول إلى المعلومات، ترى المقررة الخاصة أن الاستدامة مبدأ من مبادئ حقوق الإنسان الأساسية المتعلقة بإعمال حقوق الإنسان.

١٠- وتبحث الأجزاء الفرعية أدناه الصلات بين الاستدامة والتزام الدول بالإعمال التدريجي للحق في المياه والصرف الصحي باستخدام أقصى قدر ممكن من الموارد المتاحة، ومبدأ عدم التراجع، ومبدأ عدم التمييز.

ألف- الإعمال التدريجي واستخدام أقصى قدر من الموارد المتاحة

١١- تقضي الفقرة ١ من المادة ٢ من العهد بأن تتعهد كل دولة طرف باتخاذ خطوات تدريجية لإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وينبغي أن تكون هذه الخطوات متروية وملموسة ومحددة الهدف بأكبر قدر من الوضوح وأن تهدف إلى الوفاء بالالتزامات الواردة في العهد[١٣]. ويقع على عاتق الدول التزام بالانتقال بأقصى ما يمكن من السرعة والفعالية نحو هدف الإعمال الكامل للحقوق المشار إليها أعلاه، باستخدام أكبر قدر ممكن من الموارد المتاحة[١٤]. وأكدت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وجود صلة بين هذا الالتزام بالإعمال التدريجي للحقوق (أي أن على الدول إعمال الحقوق في الأجل الطويل)، وأن طريقة إعمال الحق في الحياة "ينبغي أن تكون مستدامة، وتضمن إعمال ذلك الحق للأجيال الحالية والمقبلة"[١٥]. والحال أن روح جميع الصكوك الدولية لحقوق الإنسان تتسم بكونها "مشتركة بين الأجيال": فصكوك حقوق الإنسان لا تنتهي صلاحيتها.

١٢- كما تفسر اللجنة العهد على أنه يفرض "التزامات أساسية دنيا" لكل حق[١٦]، لا يُسمح للدول بأن تتراجع إلى ما دونها، وليست هذه التزامات ثابتة وُضعت في وقت من الأوقات. بل يجب اعتبارها التزامات في الأجل الطويل، لا سيما فيما يتعلق باحتياجات الأجيال المقبلة. ويُلزم العهد الدول بوضع خطة لضمان تمتع الجميع بحد أدنى من كل حق في السنوات المقبلة. علاوة على ذلك، حتى عندما تكون الموارد محدودة للغاية، كما هو الحال أثناء الأزمات المالية أو الاقتصادية، يجب أن تتضمن التدابير المتخذة استخدام برامج محددة الأهداف تستهدف الفئات الأكثر تعرضاً للمخاطر[١٧].

باء- مبدأ عدم التراجع وتدابير التقشف

١٣- إن عدم اتخاذ تدابير للإعمال التدريجي لحقوق الإنسان قد يكون منافياً لالتزامات الدول بموجب العهد[١٨]. وثمة "افتراض قوي" بأن التدابير التراجعية محظورة[١٩]. ويجب أن تحرص الدول على ضمان استيفاء ضوابط وضمانات محددة عند توخي اتخاذ هذه التدابير. وأي إجراء منافٍ لذلك يقوض المقصد العام للعهد.

---

(١٣) اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم ٣(١٩٩٠)، الفقرة ٢.

(١٤) المرجع نفسه، الفقرة ٩.

(١٥) التعليق العام رقم ١٥(٢٠٠٠)، الفقرة ١١.

(١٦) التعليق العام رقم ٣، الفقرة ١٠.

(١٧) المرجع نفسه، الفقرة ١٢.

(١٨) بيان رئيس اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، في الدورة السابعة والستين للجمعية العامة، نيويورك، ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢.

(١٩) اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم ١٩(٢٠٠٧)، الفقرة ٤٢.

١٤- والتدبير التراجعي هو التدبير الذي يؤدي، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، إلى خطوات تراجعية في التمتع بحقوق الإنسان. ومن الأمثلة على ذلك رفع أسعار الخدمات بشكل غير متناسب بحيث يصبح الفقراء غير قادرين على تحمل تكاليف المياه والصرف الصحي، وترك الهياكل الأساسية تتدهور بسبب نقص الاستثمار لضمان التشغيل والصيانة[٢٠]. وفي أوقات الأزمات المالية والاقتصادية، تصبح التدابير التراجعية أكثر شيوعاً وتتفاقم آثارها في الكثير من الأحيان بفعل تدابير التقشف[٢١].

١٥- ومن منظور حقوق الإنسان، تُحظر التدابير التراجعية إذا أعاقت عمداً الإعمال التدريجي للحقوق[٢٢]. ويجب على الدول أن تبرر هذه التدابير وفقاً للمعايير التالية:

(أ) يجب أن يكون هناك مبرر معقول للخطوات المتخذة وللتراجع اللاحق في إعمال الحقوق[٢٣]. ويجب أن يكون التدبير ضرورياً ومتناسباً[٢٤] "بحيث أن اعتماد أي سياسات أخرى أو عدم اتخاذ أي إجراء، من شأنه أن ينطوي على ضرر أكبر" على إعمال حقوق الإنسان[٢٥]. ويجب أن تُثبت الدولة أن هذه التدابير "استُحدثت بعد النظر بعناية قصوى في جميع البدائل، وأن هذه التدابير مبررة بالنظر إلى مجموع الحقوق"[٢٦]؛

(ب) إضافة إلى الوفاء بالالتزامات الأساسية على سبيل الأولوية، يجب استخدام الحد الأقصى من الموارد المتاحة استخداماً تاماً من أجل الإعمال التدريجي لجميع مستويات حقوق الإنسان بطريقة تقي من الخطوات أو الآثار التراجعية و/أو تحافظ على الوضع القائم[٢٧]. وينبغي توفير الحماية الاجتماعية، لا سيما للفئات والأفراد المحرومين والمهمشين، بما يكفل لهم الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية والمأوى والغذاء والمياه والصرف الصحي، وتمكين الفقراء والفئات الضعيفة وتوفير الحماية لهم (A/HRC/13/38، الفقرتان ٢١ و٢٥)؛

---

(٢٠) Catarina de Albuquerque, *On the Right Track: Good Practices in Realising the Rights to Water and Sanitation* (2012), pp. 32 and 79-81.

(٢١) انظر A. Nolan (ed.), *Economic and Social Rights after the Global Financial Crisis* (forthcoming).

(٢٢) التعليق العام رقم ٣، الفقرة ٩.

(٢٣) التعليق العام رقم ١٩، الفقرة ٤٢.

(٢٤) اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الملاحظات الختامية: آيسلندا (E/C.12/ISL/CO/4)، الفقرة ٦.

(٢٥) رئيس اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، رسالة إلى الدول الأطراف، ١٦ أيار/مايو ٢٠١٢.

(٢٦) التعليق العام رقم ١٣، الفقرة ٤٥ والتعليق العام رقم ١٩، الفقرة ٤٢.

(٢٧) التعليق العام رقم ١٣، الفقرة ٤٥ والتعليق العام رقم ١٩، الفقرة ٤٢.

(ج) يجب ألا تكون التدابير تمييزية[٢٨]. وحتى عندما تكون الموارد شحيحة للغاية، كما هو الحال على سبيل المثال في أوقات التقشف، فإن ثمة حاجة إلى برامج محددة تستهدف الفئات الأكثر تعرضاً للخطر[٢٩]. وينبغي ألا توضع السياسات و التشريعات بحيث تفيد تلك الجماعات المحظوظة أصلاً في المجتمع على حساب الجماعات الأخرى[٣٠]؛

(د) من الضروري أن تشارك الفئات والأفراد المتضررين مشاركة مفيدة في بحث التدابير والبدائل المقترحة لدى النظر في اتخاذ أي تدبير تراجعي[٣١]؛

(هـ) ينبغي أن تكون التدابير التراجعية مؤقتة وقصيرة الأجل بطبيعتها (E/C.12/ISL/CO/4، الفقرة ٦). وعندما تُنفذ هذه التدابير في فترات الأزمة، ينبغي أن تشمل فقط فترة الأزمة[٣٢]؛

(و) ينبغي أن تكون هناك آليات للمساءلة تكفل إمكانية إجراء استعراض مستقل للتدابير على الصعيد الوطني[٣٣] وتتيح إمكانية وصول ضحايا انتهاكات الحقوق إلى سبل الانتصاف؛

(ز) تتحمل الدولة عبء الإثبات فيما يتصل بالامتثال للمعايير المذكورة أعلاه[٣٤].

١٦- وتناولت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مسألة التراجع أساساً في سياق قرارات الدول باعتماد تدابير تقشفية يمكن أن تكون لها آثار سلبية على إعمال حقوق الإنسان[٣٥]. وبالتالي، فقد ركّزت على انتقاد التدابير التراجعية المتعمدة[٣٦]. بيد أن المقررة الخاصة ترى، انسجاماً مع نطاق تقريرها الذي لا يتناول أوقات الأزمات فحسب بل أيضاً التحديات الأكبر المتمثلة في ضمان الاستدامة في أوقات النمو الاقتصادي، أنه من الضروري النظر إلى مسألة التراجع بمنظار أوسع. وقد تكون لبعض أفعال الدول، وكذلك امتناعها عن الفعل، أثر تراجعي حتى لو لم تكن تراجعية على نحو متعمد. وحيثما فشلت الدول في ضمان التشغيل والصيانة على النحو المطلوب، وحيثما فشلت في تطبيق آليات ملائمة للتنظيم والرصد والإشراف القطاعي، وحيثما فشلت في بناء وتعزيز

(٢٨) E/C.12/ISL/CO/4، الفقرة ٦ والتعليق العام رقم ١٩، الفقرة ٤٢.

(٢٩) التعليق العام رقم ١٥، الفقرة ١٣.

(٣٠) اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم ٤(١٩٩١)، الفقرة ١١.

(٣١) التعليق العام رقم ١٩، الفقرة ٤٢.

(٣٢) رئيس اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، رسالة إلى الدول الأطراف.

(٣٣) التعليق العام رقم ١٩، الفقرة ٤٢.

(٣٤) بيان اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: تقييم الالتزام باتخاذ خطوات "بأقصى ما تسمح به الموارد المتاحة" بموجب بروتوكول اختياري للعهد (E/CN.12/2007/1)، الفقرة ٩.

(٣٥) انظر على سبيل المثال E/CN.12/ESP/CO/5، الفقرة ٨؛ وE/C.12/ISL/CO/4، الفقرة ٦.

(٣٦) انظر التعليق العام رقم ١٩، الفقرة ٤٢.

قدراتها في الأجل الطويل، فإن النتيجة قد تكون تدخلات غير مستدامة تؤدي إلى اختلالات في الوصول إلى المياه والصرف الصحي وتراجع في إعمال حقوق الإنسان الخاصة بالمياه والصرف الصحي. وإذا لم يكن دائماً تجنب هذا التراجع، فإن إطار حقوق الإنسان يضع شروطاً معينة على الدول حتى عندما لا يكون التراجع متعمداً: فعلى الدول أن تتصرف بعناية وترو، وأن تتحلى بالحرص اللازم على تقييم آثار أفعالها وامتناعها عن الفعل على إعمال حقوق الإنسان، وأن تصحح سياساتها وتدابيرها حالما تدرك أن السياسات القائمة قد تؤدي إلى نتائج غير قابلة للاستدامة.

١٧- وهناك صلة واضحة بين عدم التراجع والاستدامة. فالأفعال أو الامتناع عن الفعل التي تؤدي إلى حالات تراجع في الإعمال التدريجي للحق في المياه والصرف الصحي تُعرِّض الاستدامة للخطر. وما لم تُستوفَ المعايير المبينة أعلاه خلال عمليات صنع القرار التي تقوم بها الدول، من غير المرجح أن تؤدي هذه العمليات إلى توفير المياه والصرف الصحي على نحو مستدام. بل على العكس من ذلك ستطيل الخطوات التراجعية من عمر الممارسات غير القابلة للاستدامة وتشكل تهديداً مستمراً للإعمال الكامل للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عموماً، وللحق في المياه والصرف الصحي خصوصاً.

جيم- مبدأ الاستدامة في حقوق الإنسان

١٨- منذ ثمانينات القرن الماضي، شددت الأسرة الدولية مراراً وتكراراً على أن التنمية يجب أن تكون مستدامة ويجب أن تحمي البيئة التي يتوقف عليها بقاء أجيال الحاضر وأجيال المستقبل[٣٧]. وقد ورد التعريف الشائع "للتنمية المستدامة" في التقرير المرجعي للجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية المعنون "مستقبلنا المشترك" (A/42/427، المرفق). ويؤكد هذا التقرير أهمية إيجاد توازن بين ثلاثة أبعاد يعزز بعضها بعضاً - اقتصادية واجتماعية وبيئية - وفي الوقت نفسه "تلبية احتياجات الحاضر دون تقويض قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها" (المرجع نفسه، الفقرة ٢٧).

١٩- ولا تزال التعريفات الحديثة للاستدامة تقر بهذه الأبعاد الثلاثة المترابطة. وفي الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (مؤتمر ريو+٢٠)، بعنوان "المستقبل الذي نصبو إليه"، أكدت الدول من جديد الحاجة إلى تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة من خلال التشجيع على النمو الاقتصادي الشامل والمنصف، والتشجيع على احترام جميع حقوق الإنسان، وتقليص أوجه التفاوت، ورفع مستويات المعيشة الأساسية، وتعزيز التنمية الاجتماعية والإدماج الاجتماعي المنصفين، وتعزيز الإدارة المتكاملة والمستدامة للموارد الطبيعية والنظم البيئية التي تدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية[٣٨]. واستخدمت المقررة الخاصة

(٣٧) انظر، على سبيل المثال، إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية.

(٣٨) قرار الجمعية العامة ٢٨٨/٦٦، المرفق، الفقرتان ٤ و٨.

مفهوم الاستدامة لتحليلاتها الواردة في مختلف التقارير المواضيعية وتقارير البعثات القطرية[٣٩]، وبينت أيضاً أن الاستدامة هي أحد المعايير التي تراعى في تحديد الممارسات الجيدة فيما يتعلق بإعمال الحق في المياه والصرف الصحي (A/HRC/15/31/Add.1).

٢٠- واستناداً إلى مبادئ حقوق الإنسان هذه ومع مراعاة مختلف أبعاد التنمية المستدامة، تعرض المقررة الخاصة تصوراً جامعاً للاستدامة بوصفها الطرف المقابل للتراجع. ولكي تكون الخدمات مستدامة، يجب أن تكون متاحة وميسرة للجميع على أساس مستمر ويمكن التنبؤ به، ودون تمييز. ويجب أن يكون هناك "تغيير مفيد ودائم" مستمد من خدمات جيدة وتغيير مستمر في السلوكيات[٤٠]، أو معبراً عنه من منظور حقوق الإنسان، يجب أن يكون هناك إعمال تدريجي يفضي إلى إعمال تام لحق كل فرد في المياه والصرف الصحي. وحالما يتم تحسين الخدمات والمرافق، يجب الحفاظ على التغير الإيجابي وتجنب الاختلالات أو التراجع[٤١]. ويجب أن تتاح الخدمات لأجيال الحاضر وأجيال المستقبل وينبغي ألاّ يؤدي توفير الخدمات في الوقت الحاضر إلى تقويض قدرة الأجيال القادمة على إعمال حقوق الإنسان الخاصة بالوصول إلى المياه والصرف الصحي (A/HRC/15/31/Add.1، الفقرة ٦٥).

٢١- والاستدامة هي أكثر من مجرد مسألة موثوقية أو تأدية وظائف، وهي تتطلب توازناً دقيقاً بين أبعادها المختلفة. فالمياه والصرف الصحي يجب توفيرهما بطريقة تراعي البيئة الطبيعية؛ والموارد المحدودة يجب حمايتها وعدم الإفراط في استغلالها[٤٢]. وبالمثل، ينبغي الموازنة بين البعدين الاقتصادي والاجتماعي: إذا كان تقديم الخدمات يعتمد على جمع ما يكفي من إيرادات، فإن تحقيق ذلك يجب أن يكون بطريقة تضمن قدرة جميع أفراد المجتمع على تحمل التكاليف، بما في ذلك الأشخاص الذين يعيشون في فقر.

٢٢- وينبغي التخطيط لتوفير الخدمات والنظم بشكل سليم وبطريقة استراتيجية بحيث يتسنى إجراء عمليات تقييم المخاطر في مجمل الهياكل الأساسية. ويجب تمويل الخدمات والنظم تمويلاً كافياً طوال دورة حياتها[٤٣]، بما في ذلك من حيث تشغيلها وصيانتها وإصلاحها واستبدالها. ويجب أن تكون التكنولوجيا ملائمة للاحتياجات القائمة كما يجب صيانتها بشكل ملائم[٤٤].

---

(٣٩) انظر على سبيل المثال، تقارير المقررة الخاصة بشأن التمويل (A/66/255)، وخطط العمل الوطنية (A/HRC/18/33)، وA/HRC/21/42/Add.1، وA/HRC/15/55 وCorr.1، وA/HRC/18/33/Add.4.

(٤٠) انظر على سبيل المثال WASH Sustainability Charter (2011), available from http://sustainablewash.org/sites/sustainablewash.org/files/page/the_wash_sustainability_charter.pdf; WaterAid, *Sustainability Framework* (2011), p. 11; Water for People, *Tracking Water Sustainability* (2011).

(٤١) WaterAid, *Sustainability Framework*, p. 5.

(٤٢) التعليق العام رقم ١٥، الفقرة ٢٨؛ انظر أيضاً Triple-S WASH Sustainability Assessment Tool، متاح على الرابط التالي: http://waterservicesthatlast.org/news/new_wash_sustainability_assessment_tool.

(٤٣) انظر the Triple-S WASH Sustainability Assessment Tool and the WASH Sustainability Charter.

(٤٤) WASH Sustainability Charter.

٢٣- ولكي يتسنى توفير الخدمات على نحو مستدام، لا بد من تعزيز عدد من العوامل الملازمة لقطاع المياه والصرف الصحي والخارجة عنه، وبخاصة الحوكمة الخاضعة للمساءلة. ويجب دمج خدمات المياه والصرف الصحي في سياسة تشريعية وإطار تنظيمي سليمين[٤٥]. ولا بد أن تكون المؤسسات المنخرطة في قطاعي المياه والصرف الصحي متجاوبة ومسؤولة عما تتخذه من إجراءات، كما يجب أن تكون القرارات تشاركية وشفافة. ويجب إتاحة فرص حقيقية أمام جميع الفئات والأفراد المهتمين وجميع أصحاب المصلحة المعنيين للمشاركة الفعلية ويجب تزويدهم بالإمكانات اللازمة في هذه العمليات.

دال- الاستدامة ومبدأ عدم التمييز

٢٤- يجب أن تكفل الدول بشكل فعال وفوري ترسيخ مبدأ عدم التمييز في القرارات والممارسات المتصلة بالحق في المياه والصرف الصحي. ويفترض هذا المبدأ بأن تقضي الدول على التمييز الرسمي الفعلي أياً كان المبرر المحظور الذي يقوم عليه[٤٦] كما يفترض اعتماد تدابير إيجابية حيثما لزم الأمر للقضاء على عدم المساواة في الوصول إلى المياه والصرف الصحي. فعدم الاستدامة، والاختلالات، والتراجع سوف يؤثر بالدرجة الأولى على أكثر أفراد المجتمع تهميشاً لأنهم سيفتقرون في الكثير من الأحيان إلى سبل التصحيح وإلى الصوت الضروري للدفاع عنهم، وإلى الحضور البارز، وإلى فرص الوصول إلى آليات الانتصاف. وعلاوة على ذلك، من المهم إلغاء أوجه التفاوت لضمان استدامة التزويد بالمياه والصرف الصحي، لأن عدم المساواة قد تكون أيضاً مقوضة للنمو، وتفاقم خطر الأزمة، وتجعل من الصعب على الفقراء الاستثمار في المياه والصرف الصحي.

ثالثاً- خيانة أجيال الحاضر وأجيال المستقبل: الإخفاق في إدماج الاستدامة في أوقات النمو الاقتصادي وأوقات الأزمات

٢٥- في هذا الجزء، تبين المقررة الخاصة النُهج المُتبعة في الدول التي لا تدمج الاستدامة في قطاعي المياه والصرف الصحي خلال فترات النمو الاقتصادي ولا خلال فترات الأزمات عندما يتفاقم التهديد الذي تتعرض له الاستدامة. فعندما تخفق الدول، حتى في فترات النمو الاقتصادي، في اعتماد التدابير والسياسات اللازمة للتأكد من حماية الاستدامة وحقوق الإنسان، تكون الاستدامة في خطر. ولن يظهر هذا الخطر في أعقاب الأزمات الاقتصادية فحسب بل يمكن أن يكون ماثلاً أيضاً حتى في أوقات النمو الاقتصادي. وفي الحالتين، تكون الدولة سبب التراجعات غير المقبولة (باتخاذها أو امتناعها عن اتخاذ إجراءات، طوعية أو غير طوعية) في التمتع بحق الإنسان في المياه والصرف الصحي.

(٤٥) انظر the Triple-S WASH Sustainability Assessment Tool.

(٤٦) اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم ٢٠.

ألف- التخطيط غير الملائم والتشتت المؤسسي

٢٦- لقد جرى توضيح أهمية التخطيط الفعال عدة مرات[٤٧]، ومع ذلك لا يزال هناك قصور في التخطيط والتنسيق المؤسسي لإعمال الحق في المياه والصرف الصحي في الأجل الطويل. فالصلاحيات المتعلقة بالمياه والصرف الصحي موزعة في كثير من الأحيان أفقياً (أي تقع تحت إشراف العديد من السلطات الوطنية) وعمودياً (أي تتقاسمها الحكومة المركزية والحكومات الإقليمية والمحلية). وللجهات الفاعلة الأخرى أيضاً دور هام تؤديه - كمقدمي الخدمات من القطاع العام أو الخاص، أو الجهات المانحة الدولية، أو الجهات التنظيمية، أو منظمات المجتمع المدني.

٢٧- وخلال فترات النمو، ينبغي للدول أن تخطط لإعمال الحق في المياه والصرف الصحي في الأجل الطويل، لتضمن إيلاء الأولوية للاستخدامات الشخصية والمترلية للمياه، ولتجنب الازدواجية في الجهود وإهدار الموارد، فضلاً عن الفراغ في السلطة حيث لا تُسند أي مسؤولية مؤسسية عن المياه والصرف الصحي. ورغم وجود تحديات، ومنها اختلاف الأولويات بين المؤسسات، والفساد، والصراعات على السلطة، وعدم إيلاء الاعتبار للتشغيل والصيانة، وغياب الاستقلالية في مجالات التنظيم والرصد والمساءلة (انظر A/HRC/18/33)، فإن هذه التحديات تسهل معالجتها في فترات النمو الاقتصادي، لأن الدول لا تتصرف حينها تحت ضغط الوقت ولأنها لديها المزيد من الموارد في المتناول. وإن إنشاء شبكات المياه والصرف الصحي الجيدة في فترات الرخاء الاقتصادي سيساعد على تحمل الضغوط الإضافية على الموارد الشحيحة خلال فترات الأزمات.

باء- عدم كفاية التمويل وسوء تحديد أهداف التمويل

٢٨- تشكل التحديات المتصلة بالتمويل تهديداً كبيراً للاستدامة (انظر A/66/255). ويتسم المشهد العالمي الحالي بسرعة تدهور الهياكل الأساسية[٤٨] ونقص التمويل الموجه لتشغيل وصيانة هذه الشبكات. ويُقدر أن تكاليف استبدال الهياكل الأساسية التي تقادم عهدها لإمدادات المياه والصرف الصحي في البلدان المتقدمة قد تصل إلى ٢٠٠ مليار دولار أمريكي في السنة[٤٩]. ويشكل نقص التمويل قضية راهنة وأحد العوائق الرئيسية للقدرة على توفير المياه والصرف الصحي على نحو مستدام. ويتفاقم ذلك خلال فترات الأزمات.

---

(٤٧) قرار مجلس حقوق الإنسان ٨/١٢، الفقرة ٤(ج) و(د)؛ والتعليق العام رقم ١٥، الفقرة ٤٧.

(٤٨) انظر: Organization for Economic Cooperation and Development (OECD), "Managing water for all: an OECD perspective on pricing and financing" (2009)، متاح على: www.oecd.org/env/resources/42350563.pdf.

(٤٩) World Water Assessment Programme, *World Water Development Report 3: Water in a Changing World* (2009), p. 5. متاح على: www.unesco.org/new/fileadmin/MULTIMEDIA/HQ/SC/pdf/WWDR3_Facts_and_Figures.pdf.

١- خفض الإنفاق

٢٩- تقليص الدول التمويل المخصص للتزويد بالمياه والصرف الصحي قد يخلف تداعيات وخيمة على الاستدامة، في فترات النمو والأزمات على السواء. وقد يتخذ خفض الإنفاق أشكالاً عديدة، كخفض الإعانات المقدمة للأشخاص ذوي الدخل المنخفض أو التخلي عن رصد تقديم الخدمات. وقد يقلص مقدمو الخدمات من القطاع الخاص الإنفاق أيضاً لمواجهة تراجع الإيرادات الناتج عن خفض الإعانات أو تزايد عدد المستخدمين غير القادرين على دفع تكاليف خدمات المياه والصرف الصحي بسبب فقدانهم وظائفهم أو استحقاقاتهم الاجتماعية في أوقات الأزمات.

٣٠- ويؤثر خفض الإنفاق العام بشكل خاص على الأشخاص الأكثر فقراً والأكثر تهميشاً، الذين يتلقون الجزء الأكبر من دخلهم من استحقاقات الضمان الاجتماعي، ويعتمدون اعتماداً كبيراً على الخدمات العامة، وينفقون الجزء الأكبر من دخلهم على الخدمات الأساسية[٥٠]. ويؤدي خفض الإنفاق الاجتماعي إلى تقليص الإعانات الاجتماعية التي مكنت الأشخاص حتى حينه من الوصول إلى المياه والصرف الصحي بأسعار معقولة. وبالتالي، قد يواجه الأشخاص معضلة تتمثل في اضطرارهم إلى الاختيار بين الغذاء والماء والدواء مما يقوض إعمال حقوق الإنسان المكفولة لهم.

٣١- ومنذ عام ٢٠١٠، كان خفض الإنفاق العام من أكثر ردات الفعل شيوعاً على الأزمات في أوروبا. وقد اعتُمدت خطط لتصحيح الميزانيات في عدد من البلدان، منها أيرلندا وإسبانيا والبرتغال واليونان، واعتُمدت برامج لتقليص الإنفاق العام بناء على طلب البنك المركزي الأوروبي، والمفوضية الأوروبية، وصندوق النقد الدولي[٥١].

٢- ارتفاع الأسعار وحالات قطع الإمدادات المتصلة بعدم القدرة على تحمل التكاليف

٣٢- كثيراً ما تؤدي الإصلاحات في قطاع المياه إلى زيادات في أسعار المياه، كما تبين مما حدث مؤخراً في الولايات المتحدة الأمريكية ومختلف أنحاء أوروبا[٥٢]. ورغم أن هذه الزيادات في الأسعار قد تكون ضرورية لضمان الاستدامة، فإنه لا بد من النظر بعناية

(٥٠) James Harrison and Mary-Ann Stephenson, "Assessing the impact of the public spending cuts: taking human rights and equality seriously", University of Warwick, Legal Studies Research Paper No. 2011-07, p. 3.

(٥١) انظر، على سبيل المثال، European Commission, Directorate-General for Economic and Financial Affairs, "The Second Economic Adjustment Programme for Greece: First review December 2012". متاح على: http://ec.europa.eu/economy_finance/publications/occasional_paper/2012/pdf/ocp123_en.pdf.

(٥٢) انظر Global Water Intelligence, "Global water tariffs continue upward trend" (2011). متاح على: www.globalwaterintel.com/archive/12/9/market-profile/global-water-tariffs-continue-upward-trend.html.

في هذا النوع من القرارات في أوقات الأزمات الاقتصادية والمالية لأن هذه الزيادات تحدث عندما تكون الموارد الشخصية في متناول الناس في أدنى مستوى لها بما لا يسمح لهم بالتكيف مع الوضع الجديد. فزيادات الأسعار تُقرر بالتزامن مع تزايد البطالة وخفض الإنفاق الاجتماعي، مما يجعل الكثيرين عاجزين عن تحمل تكاليف الخدمات الأساسية. وقد يؤدي ذلك إلى حالات قطع الإمدادات من جانب مقدمي الخدمات أو يدفع الأفراد إلى إلغاء عقود إمدادات المياه الخاصة بهم (انظر A/HRC/18/33/Add.4، الفقرة ٥٠). وقد يدفع العجز عن تحمل تكاليف التزود بالمياه الأشخاص إلى البحث عن مصادر مياه بديلة قد تكون غير مأمونة. وبالإجمال، تقوض هذه الظروف استدامة الشبكات، بتقليصها عدد مستخدمي الشبكة أو بإحداث زيادة مطردة في الأسعار لتعويض ما خسرته الشبكة من مستهلكين.

٣- وضع الميزانيات

٣٣- سبق للمقررة الخاصة أن تناولت بعض الثغرات في تمويل ووضع ميزانيات قطاعي المياه والصرف الصحي، وهي ثغرات تؤثر جميعها في قدرة الدول على توفير المياه والصرف الصحي على نحو مستدام (انظر A/66/255).

٣٤- إن عدم كافية ميزانيات قطاعي المياه والصرف الصحي بما يؤدي إلى عدم إيلاء الأولوية لأكثر السكان تهميشاً، وقصور الاستعراض العام لجميع الموارد "الوطنية والدولية" المخصصة لهذين القطاعين، وعدم أخذ الميزانيات الوطنية بمنظور طويل الأجل لا سيما فيما يتعلق بتكاليف التشغيل والصيانة، أمور تُعرض توفير هذه الخدمات على نحو مستدام للخطر. وفي فترات النمو الاقتصادي، كثيراً ما أُعطيت الأولوية لتطوير هياكل أساسية جديدة للمياه والصرف الصحي. بيد أن التخطيط وضبط الميزانية لضمان استمرار عمل الهياكل الأساسية القائمة أو الهياكل الأساسية الجديدة لا يراعي فيهما، في الكثير من الأحيان، التكاليف المتكررة للتشغيل والصيانة. وبدلاً من تخصيص حصة ٧٥ في المائة اللازمة من الأموال المرصودة للتزويد بالمياه والصرف الصحي للتشغيل والصيانة، فإن الحصة المخصصة لهذه النفقات المتكررة، في المتوسط، لا تتجاوز ٣١ في المائة[٥٣].

٣٥- ويثير عدم تخصيص ميزانيات كافية للتشغيل والصيانة الأسئلة الهامة التالية بشأن الاستدامة: هل ستتوفر موارد بشرية متخصصة كافية للاهتمام بالاستثمارات الجارية، وهل توجد قطع غيار كافية، وهل يملك مقدمو الخدمات الموارد والقدرات لتشغيل الهياكل الأساسية وصيانتها؟

(٥٣) *التقييم العالمي لخدمات الصرف الصحي ومياه الشرب لعام ٢٠١٢: تحدي توفير الخدمات واستدامتها* (منظمة الصحة العالمية، ٢٠١٢)، الصفحة ٢٩.

٣٦- وكثيراً ما تتقاعس الدول، عن اعتماد هياكل تعريفية تكون ميسورة التكلفة وتدر إيرادات كافية لضمان الاستدامة المالية. وفي معظم شبكات المياه العامة الحضرية، لا تكاد الرسوم تغطي في الغالب سوى تكاليف التشغيل والصيانة المتكررة، وبذلك لا يبقى شيئاً أو القليل فقط من الأموال لاسترداد التكاليف الرأسمالية للتحديث والتوسيع. وخلصت دراسة استقصائية لهذه الشبكات في ١٣٢ مدينة في بلدان منخفضة الدخل ومتوسطة الدخل وعالية الدخل أن ٣٩ في المائة منها لم تغطِ حتى تكاليف تشغيلها وصيانتها[٥٤]. وبالتالي فإن آثار تقليص الإنفاق يهدد استدامة شبكات المياه لأن النقص في إعادة الاستثمار يؤدي إلى تدهور الشبكة وإلى اختلالات، كما أن انخفاض مستوى الاستثمار في قطاع المياه يعيق النمو. وفي المناطق الريفية، يُسهم قلة الاهتمام بميزانيات التشغيل والصيانة باسترداد التكاليف في توقف الشبكة عن العمل على نطاق واسع[٥٥]. وتتأثر القدرة على الوصول والجودة بسبب القيود التي تُفرض على الخدمات، وبنقص مشاريع التوسيع والصيانة. كما تتأثر القدرة على تحمل التكاليف لأن الأموال التي كان يمكن توفيرها قبل الانتكاسة المالية قُلصت أو خصصت لمجالات أخرى، وبالتالي ترتفع الأسعار التي يدفعها المستخدِم لتغطية النقص.

٣٧- ويجب على الدول أن تخصص أموالاً للتشغيل والصيانة في فترات الاستقرار بغية ضمان عدم تدهور الشبكات والمرافق[٥٦]. ويتسبب عدم القيام بذلك في مخاطر كبيرة تتمثل في تدهور صيانة الشبكات في فترات الأزمات إلى درجة تضيع معها الاستثمارات السابقة في الهياكل الأساسية.

٤- المساعدات الخارجية: تدني المستويات وعدم الفعالية

٣٨- إضافة إلى هذه التحديات، خصوصاً في البلدان النامية، أدى تراجع المساعدات الخارجية في أوقات الأزمة الاقتصادية إلى الحد من قدرة الدول على إعمال الحق في المياه والصرف الصحي على نحو مستدام. وقد سبق للمقررة الخاصة أن بينت أوجه القصور في المساعدات الإنمائية الخارجية وعدم الفعالية في توجهها (انظر A/66/255). وهذه المشاكل تتفاقم في أوقات الأزمات بسبب تخفيض الدول المانحة حجم مساعداتها، ما لم تُتخذ تدابير إضافية لضمان إيلاء الأولوية للفئات المهمشة في تخصيص المساعدات المتبقية.

٣٩- وتتقلب المساعدة الإنمائية والتعاون الإنمائي بحسب السياسات المالية للبلدان المانحة وأولوياتها في الإنفاق العام. وتُظهر البيانات التي نشرتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أن المساعدة الإنمائية الرسمية التي يقدمها أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تراجعت بنحو ٣ في المائة (إذ بلغت ١٣٣,٥

(٥٤) البرنامج العالمي لتقييم موارد المياه، الصفحة ٥.

(٥٥) انظر "OECD, "Managing water، الحاشية ٤٨ أعلاه.

(٥٦) WaterAid, *Sustainability Framework*, p. 16.

مليار) في عام ٢٠١١ مقارنة بعام ٢٠١٠. وكان ذلك أول انخفاض في المساعدة منذ عام ١٩٩٧[٥٧]. ومع أن قطاعي المياه والصرف الصحي لم يتأثرا بتراجع التزامات المعونة كغيرهما من القطاعات، فإن الالتزامات الخاصة بخدمات الصرف الصحي والمياه كانت أصلاً دون الالتزامات الخاصة بمعظم القطاعات الاجتماعية[٥٨].

٤٠- ومنذ بداية الأزمة المالية العالمية، قلصت غالبية الدول الأوروبية ميزانياتها الخاصة بالمعونة؛ فقد أعلنت أيرلندا، على سبيل المثال، تخفيضاً بنحو ١٠٠ مليون يورو (أي بنسبة ١٠,٦ في المائة) في ميزانيتها لعام ٢٠٠٩، فيما خفضت إسبانيا ميزانية المساعدات التي تقدمها على الصعيد العالمي بحوالي ٧٥ في المائة. وبالتالي، فمن غير المرجح، بالنسبة لأشد البلدان فقراً، توقع تدفق الأموال بصورة مستدامة ويمكن التنبؤ بها، إلى حين انتهاء فترة الركود على الأقل.

جيم- التحديات في توفير الخدمات من قبل جهات غير حكومية

٤١- حقوق الإنسان ليست معنية بالنماذج الاقتصادية ونماذج تقديم الخدمة. وقد تشرك الدول جهات فاعلة غير حكومية في تقديم الخدمات، بما في ذلك مقدمو الخدمات من القطاع الخاص والمانحون والمنظمات غير الحكومية. ومع ذلك، فإن تفويض مهمة توفير خدمات المياه والصرف الصحي لا يعفي الدولة من التزاماتها في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك العمل بطريقة مستدامة. وبغض النظر عن مسؤوليات مقدمي الخدمات غير الحكوميين، تظل الدولة المسؤولة الأولى عن إعمال حقوق الإنسان.

١- توفير الخدمات من قبل المانحين والمنظمات غير الحكومية

٤٢- إن مشاركة الجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية في توفير خدمات المياه والصرف الصحي وتقديمها الدعم في هذا المجال أمر مرحب به، لكن ثمة تحديات تواجه الاستدامة عندما تصبح هذه الجهات والمنظمات من مقدمي الخدمات إذ تثار عندئذ قضايا تتعلق بالمساءلة والشفافية. والمشكلة الرئيسية التي تواجه الاستدامة تكمن في قلة المنظمات غير الحكومية التي توفر الخدمات على أساس دائم أو طويل الأجل. ومعظمها ينسحب من المشاريع بعد فترة معينة في الغالب، مما قد يؤثر سلباً على بقاء الخدمات في الأجل الطويل ما لم يتم وضع استراتيجية مناسبة متصلة بالاستدامة. وحتى مع توفر أفضل النوايا، قد تلبي هذه النظم الاحتياجات الفورية والملموسة على حساب إرساء نظام يمكن أن يستمر في العمل مع مرور

(٥٧) OECD, "Development: aid to developing countries falls because of global recession", April 2012. متاح على: www.oecd.org/newsroom/developmentaidtodevelopingcountriesfallsbecauseofglobalrecession.htm.

(٥٨) تقرير *"التقييم العالمي لخدمات الصرف الصحي ومياه الشرب"*، الصفحة ٥٠.

الزمن. صحيح أنه من المهم إتاحة الوصول الفوري إلى الخدمات، ولكن من المهم أيضاً ضمان التشغيل والصيانة في الأجل الطويل، والتخطيط مع الحكومة والمجتمعات المحلية لحلول تدريجية ولإمساك المجتمعات المحلية بزمام الأمور. وقد تم ربط عدم التركيز على المدى الطويل بعدم وجود حوافز سياسية، لا سيما لدى المانحين، لتوجيه الموارد نحو الحفاظ على الهياكل الأساسية القائمة، بدلاً من تفضيل بناء هياكل جديدة لتجعل استثماراتهم ودعمهم أكثر بروزاً.

٢- توفير القطاع الخاص للخدمات

٤٣- غالباً ما تكون تدابير التقشف مصحوبة بدعوات إلى زيادة مشاركة القطاع الخاص، بما في ذلك في قطاعي المياه والصرف الصحي، كوسيلة تتبعها الحكومات لزيادة الإيرادات. وقد سبق للمقررة الخاصة أن بينت ما يثيره توفير خدمات المياه والصرف الصحي من قبل القطاع الخاص من تحديات كبرى من منظور حقوق الإنسان (انظر A/HRC/15/31).

٤٤- ورغم وجود بعض الضمانات في عدة بلدان لحماية المستهلكين، كحمايتهم مثلاً من قطع الإمدادات بسبب عدم دفع الفواتير في حالة عدم قدرتهم على الدفع، لا تزال هناك مخاوف تتعلق بالاستدامة. وفي كثير من الأحيان، تُوزع الأرباح التي تحققها الشركات الخاصة بشكل كامل تقريباً على المساهمين، بدلاً من إعادة استثمار جزء منها في صيانة وتوزيع نطاق توفير الخدمات، وهو ما يؤدي إلى زيادة في الأسعار بالنسبة للمستهلكين، واستمرار الحاجة للاستثمارات الحكومية، واحتمال عدم استدامة الخدمات. فعلى سبيل المثال، تتأثر استدامة الشبكات عندما لا تتوخى العقود حداً أدنى من الإنفاق على تشغيلها وصيانتها.

٤٥- ويمكن أيضاً أن يثير توفير الخدمات من قبل القطاع الخاص مخاوف من حيث مبادئ ومعايير أخرى هامة لحقوق الإنسان، مثل مبدأي المشاركة والمساءلة. وخلال الأزمة الحالية، كانت مشاركة القطاع الخاص في توفير الخدمات العامة، بما في ذلك توفير المياه، شرطاً لخطط الإنقاذ الموقعة مع الدول المدينة[٥٩]. وفي حالات اتخاذ قرار بالخصخصة، لا سيما في سياق الأزمة الاقتصادية، لا تتضمن عملية بيع الأصول، في الكثير من الأحيان، فرصاً كافية لمشاركة مجدية من جانب القطاع العام.

دال- خيارات تكنولوجية غير ملائمة

٤٦- إن اختيار التكنولوجيا المناسبة أمر أساسي لتحقيق الاستدامة في خدمات المياه والصرف الصحي. وإذا كان قانون حقوق الإنسان ينأى بنفسه عن إقرار أو رفض هذا النوع من التكنولوجيا أو ذاك، قد اتخذت الدول في كثير من الأحيان قرارات خاطئة أو غير ملائمة

(٥٩) انظر على سبيل المثال، the Memorandum of Economic and Financial Policies and Technical Memorandum of Understanding between the International Monetary Fund and Greece of 21 December 2012. متاح على: www.imf.org/external/np/loi/2012/grc/122112.pdf.

بالاستثمار في تكنولوجيا إما مكلفة للغاية أو معقدة للغاية؛ أو تستخدم الكثير من الماء أو الكثير من الكهرباء؛ أو رخيصة جداً لكنها لا تدوم طويلاً؛ أو غير ملائمة في سياقات معينة؛ أو لا تراعي التفضيلات الثقافية أو غيرها من التفضيلات. ومن الأمثلة على ذلك تركيب مراحيض الماء الدافق في المناطق التي تعاني من ندرة المياه، وهي مراحيض يضطر الناس إلى التوقف عن استخدامها بعد فترة من الزمن (A/HRC/21/42/Add.3، الفقرة ٣٣).

٤٧- ولاحظت المقررة الخاصة، خلال إحدى البعثات القطرية، كيف أن الأهالي اختاروا حلاً قدمته إحدى الجهات المانحة، لمواجهة محدودية الكميات المتوفرة من المياه العذبة، استدعى تركيب محطات تحلية، رغم قلة النجاحات في هذا المجال. فتشغيل وصيانة محطات التحلية مُكلِف ويتطلب قدرات تقنية عالية. وفي الجزر الصغيرة المعزولة، لا يمكن الاستمرار في الاعتماد على محطات التحلية فقط في توفير المياه، لكن هذه الاستراتيجية لا تزال تستهوي المانحين والحكومات (انظر A/HRC/24/44/Add.1). وفي بلد آخر، أُبلغت المقررة الخاصة بالقرارات التي اتخذتها البلديات للاستثمار في شبكات مركزية تقليدية في المناطق قليلة الكثافة السكانية، مما أدى إلى تكبد كل أسرة معيشية تكاليف عالية، مع أن الشبكات المحلية الصغيرة يمكن أن تكون أرخص بكثير وأكثر استدامة (A/HRC/18/33/Add.4، الفقرات ٢٥-٢٧). وفي فترات الأزمات، يصبح تأثير القرارات غير الملائمة التي اتُخذت في السابق واضحاً.

هاء- غياب المشاركة المُجدية

٤٨- يمثل ضمان مشاركة الدولة تحدياً مستمراً، ويؤدي النقص في هذه المشاركة إلى آثار سلبية على الاستدامة. وتتفاقم هذه التحديات في فترات الأزمات، عندما تسعى الدولة إلى تجنب التكاليف المالية للمشاركة وتكون تحت ضغط الوقت لاعتماد تدابير تقشفية. بيد أن الدول لا تُعفى أبداً من التزاماتها الخاصة بحقوق الإنسان، بما في ذلك واجب إتاحة المجال للسكان للتعبير عن أنفسهم في المسائل التي تخصهم. وعندما تنتفي المشاركة المُجدية، كثيراً ما يغيب عن الدول فهم العقبات التي تحول دون الوصول إلى خدمات المياه، وتُخفق في تحديد كيفية تجاوز هذه العقبات. وقد يؤدي انعدام العمليات التشاركية إلى خيارات قد تكون بكل بساطة غير مقبولة للسكان الذين تستهدف خدمتهم، وبالتالي تحكم بعدم استدامة تلك الحلول، لأنها قد لا تُستخدم على الإطلاق أو لأن السكان قد يعودوا إلى عاداتهم القديمة بعد استعمال الخدمات الجديدة لفترة وجيزة من الزمن. وشهدت المقررة الخاصة خلال زيارتها إلى توفالو تغيُّراً في نظرة الجمهور العام إلى الحلول الإيكولوجية للصرف الصحي التي رُفضت في السابق، وهو تغيُر يُعزى إلى اتباع نهج تشاركي جديد يشمل التعليم، والتوعية بضرورة التصدي للتصورات الخاطئة، وإعادة تصميم المراحيض (A/HRC/24/44/Add.2، الفقرة ٣٠).

٤٩- وعلاوة على ذلك، قد تعتمد الدول عمليات لصنع القرار دون ضمان المشاركة المُجدية من جانب الفئات الأكثر تهميشاً، التي تعوزها القدرة بشكل عام على التعبير عن آرائها واحتياجاتها. ولا يخلو مثل هذا التوجه من أثر على استخدام واستدامة القرارات الرامية إلى ضمان التزويد بالمياه والصرف الصحي.

واو- الميل إلى إهمال الفئات الأكثر ضعفاً وتهميشاً

٥٠- يتبين مما ذُكِر أعلاه وجود ميل إلى إهمال احتياجات الفئات الأكثر ضعفاً والأكثر تهميشاً في المجتمع أثناء التخطيط وتحديد المسؤوليات المؤسسية وتخصيص الموارد. ويمكن، في الكثير من الأحيان، تحديد الفئات المحرومة بالنظر إلى الفروق الإثنية والجغرافية والاجتماعية - الاقتصادية (انظر على سبيل المثال، A/HRC/18/33/Add.4، الفقرة ٧٩). والسكان الأصليون، الداليت والروما، هم من هذه الفئات التي تواجه التمييز، وقد اجتمعت المقررة الخاصة مع ممثلين عنهم خلال ولايتها[٦٠]. وعلاوة على ذلك، ثمة أوجه تفاوت كبير بين الجنسين - في العديد من المجتمعات المحلية الفقيرة، إذ يقع العبء الأكبر لجمع المياه على النساء والفتيات (انظر على سبيل المثال A/HRC/15/31/Add.3، وCorr.1، الفقرة ٢٢). والأشخاص ذوو الإعاقة ممثلون أيضاً بشكل غير متناسب بين الفئات التي تفتقر إلى فرص الوصول إلى المياه والصرف الصحي (A/HRC/15/55، الفقرة ٢١). ويمكن أن يحدث الإهمال لأسباب متنوعة: فقد يعاني الأفراد والفئات من الوصم، وقد يعيشون في مناطق نائية مما يجعل توفير الخدمات لهم مُكلِفاً، وقد يكون السياسيون غير مكترثين باحتياجاتهم.

٥١- ويجنح هذا التفاوت لأن يصبح أكثر تفاقماً خلال الأزمات. ومع التخفيض في الميزانيات والتراجع في الإيرادات الشخصية، يجد السكان أنفسهم مضطرين إلى ترتيب الأولويات بين مختلف حقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، ثمة إغراء أكبر في أوقات الأزمات لكي تركز لدول ومقدمي الخدمات على الفئات التي يسهل نسبياً الوصول إليها، وعدم بذل جهود تذكر للوصول إلى السكان الأكثر تهميشاً الذين يعيشون في مناطق ريفية نائية، على سبيل المثال.

٥٢- ويمثل إهمال حقوق الفئات المهمشة انتهاكاً لقانون حقوق الإنسان ومبدئه الأساسي المتمثل في عدم التمييز. وعلاوة على ذلك، قد يجعل ذلك الخدمات غير مستدامة. وعندما تُصمم شبكة مياه وصرف صحي لمدينة أو بلدة يقطنها عدد معين من السكان، فإن تجاهل تحديات القدرة على تحمل التكاليف التي يواجهها السكان الأكثر فقراً معناه أن هؤلاء السكان ستُقطع عنهم في نهاية المطاف خدمات التزود بالمياه. وقد تزداد أعداد هؤلاء كثيراً في فترات الأزمات؛ وفي هذه الحالات تصبح الشبكة غير مستدامة وغير ممولة تمويلاً كافياً،

(٦٠) انظر A/HRC/12/24/Add.1، الفقرة ٤٨، وA/HRC/15/55 ، الفقرة ٢٥، وA/HRC/18/33/Add.2، الفقرة ٣٣.

ما لم تُرفع الرسوم للبيوت التي تظل موصولة بالشبكة (الأمر الذي قد يؤدي بدوره إلى مزيد من قطع الإمدادات). ومن ناحية أخرى، يؤدي ربط الفئات المستثناة في السابق من شبكات المياه والصرف والصحي، كسكان الأحياء الفقيرة، إلى زيادة إيرادات الشبكة ويشجع على استخدام موارد المياه على نحو أكثر استدامة، إذ إن الجميع سيساهم في تمويل الشبكة. وفي الكثير من الحالات، يستطيع السكان تحمل دفع الرسوم العادية أكثر من دفع الخدمات غير النظامية التي تكون أسعارها باهظة في العادة. وأخيراً، يمكن القول، من الناحية البيئية، إن توسيع الإمداد عَبر الشبكة يُسهم أيضاً في الاستدامة لأن استخراج المياه من المصادر الجوفية سيتقلص إلى حد كبير.

زاي- قصور نظام الرصد والتنظيم والمساءلة

٥٣- من المهم بالنسبة للدول أن يكون لديها نظام للرصد وجمع البيانات لكي يتسنى لها التخطيط ووضع ميزانيات واتخاذ قرارات مستنيرة. وفي عدد كبير من الدول، لا تزال نظم المعلومات لأغراض التخطيط والإبلاغ غير ملائمة[٦١]. وعلى العموم، فإن رصد عمليات التدخل غير كاف، حتى في إطار الأهداف الإنمائية للألفية. وهذا الحال يضر كثيراً بقدرة الدول على فهم مدى قابلية السياسات التي تنتهجها والهياكل الأساسية التي وضعتها والممارسات المتصلة بتقديم الخدمات على البقاء وعلى أن تكون فعالة في المدى البعيد، ناهيك عن فهم الآثار السلبية لبعض حالات الفعل أو الامتناع عن الفعل.

٥٤- ولكي تكون عملية تقديم الخدمات مستدامة، يتعين على الدول اللجوء إلى ممارسات فعالة في مجال الرصد وجمع البيانات. فرصد آثار القرارات والخطوات التي اتخذت يجعل المساءلة ممكنة ويتيح للدول تحديد القرارات والعمليات التي أفضت إلى نتائج نوعية يعتد بها، وهو أمر مهم يسترشد به في القرارات التي تتخذ مستقبلاً وللتأكد من استدامتها.

٥٥- وثمة مسألة متصلة بذلك تتمثل في استقلالية آليات الضبط والمساءلة: فالقصور في الضوابط يضر بالاستثمار المستدام في قطاعي المياه والصرف الصحي. وعندما تعجز الدول عن إيجاد آليات ضبط ومساءلة في أوقات الرخاء الاقتصادي، فهي بذلك تفسح المجال للفساد ولاحتمال تعرض التمتع بالحقوق في المياه والصرف الصحي للخطر، وعدم ملاحظة السلطات هذه التجاوزات. والمساءلة أمر مهم لاكتمال حلقات النظام وتوجيه أنظار الجمهور للممارسات غير المستدامة وممارسة الضغط على السلطات. على أنه لا يمكن ضمان المساءلة إذا لم تكن مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية مخولة أو قادرة على التعامل مع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، أو إذا لم تعتبر هذه الحقوق قابلة للتقاضي بشأنها.

(٦١) *تقرير "التقييم العالمي لخدمات الصرف الصحي ومياه الشرب"*، الصفحة ٢٥. فثمة على سبيل المثال أكثر من ٦٠ في المائة من البلدان التي شملها التقرير إما أنها لا تملك أي نظام لإدارة المعلومات المالية وإما أن النظام الذي تعمل به لا يتيح سوى معلومات جزئية (المرجع نفسه، الصفحة ٣٣).

٥٦- وفي أوقات الأزمات، قد تضعف المساءلة أكثر فأكثر حين تصبح المؤسسات التنظيمية القائمة أقل تمويلاً. ففي بعض الحالات تتلقى الجهات التنظيمية المستقلة تمويلاً أقل لأداء مهام أكثر، الأمر الذي يثير مخاوف إزاء مدى قدرة هذه الجهات على أداء ولايتها بفعالية وضمان المساءلة(٦٢). ويمكن أن يحدث ذلك في أوقات النمو وفي أوقات الأزمات، لكن الانعكاسات تكون أكبر عند إلغاء آليات أخرى للمساءلة بسبب القيود المالية. ففي إطار شتى التدابير التقشفية على سبيل المثال، تخفَّض أجور القضاة، ويسرَّح موظفون، وتقلَّص الموارد المخصصة للمحاكم والشرطة ومؤسسات حقوق الإنسان، وكلها مهمة لضمان المساءلة(٦٣).

رابعاً- اعتماد تدابير مراعية لحقوق الإنسان

٥٧- يبيّن هذا الفصل طبيعة المساهمة التي يمكن أن تقدمها معايير حقوق الإنسان، لا سيما الأخذ بمفهوم الاستدامة، في توفير خدمات الصرف الصحي والمياه الصالحة للشرب بتكلفة ميسورة للجميع، في أوقات النمو الاقتصادي وأوقات الأزمات معاً.

ألف- إعمال سياسات مالية موجهة توجيهاً جيداً وتخصيص أقصى قدر ممكن من الموارد المتاحة

٥٨- لا يمكن أن تتوقع الدول الوفاء بواجب إعمال حقوق الإنسان تدريجياً بأن تستثمر في قطاعي المياه والصرف الصحي حداً أدنى من الأموال التي بالكاد تتيح لها تحقيق "بعض" التقدم بمرور الوقت. فمعايير حقوق الإنسان تقتضي أن تستثمر الدول "أقصى قدر ممكن من الموارد المتاحة" في هذين القطاعين. وهي تقتضي أيضاً استخدام الموارد بحيث تسهم بأقصى قدر ممكن في إعمال هذه الحقوق للجميع. ولتحقيق ذلك، ينبغي استخدام الموارد على سبيل الأولوية لتأمين الحد الأدنى من الخدمات لأكثر الفئات تهميشاً. وفي أوقات الرخاء، ينبغي أن تشمل الأموال المخصصة لخدمات المياه والصرف الصحي نفقات التخطيط، والرصد المستقل، وإيجاد آليات المساءلة، والتشغيل والصيانة، لكي يتسنى إعمال هذه الحقوق تدريجياً حتى في أوقات الأزمات، ومن ثم تجنب الاختلالات والتراجع.

٥٩- ومن المهم، من زاوية حقوق الإنسان، إيجاد توازن بين الاستدامة الاقتصادية والاستدامة الاجتماعية. فإطار حقوق الإنسان لا يقتضي توفير خدمات المياه والصرف مجاناً؛ وعلى الدول زيادة إيراداتها لضمان حصول جميع الناس على هذه الخدمات. وإذا ما حصل

(٦٢) في سياق التدابير التقشفية مثلاً، تتوخى الميزانية البرتغالية لعام ٢٠١٣ تخفيضات في اعتماداتها من ١٠ إلى ٦٠ في المائة؛ ويواجه الجهاز المكلف بتنظيم خدمات المياه والصرف الصحي في البلد تخفيضاً في تمويل نفقاته التشغيلية بنحو ٣٢ في المائة في عام ٢٠١٣، في حين أن اختصاصاته زادت في الآونة الأخيرة.

(٦٣) انظر الوضع في إسبانيا على سبيل المثال: David Román, "Austerity adds to Spain's jobless woes", *Wall Street Journal*، ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٢.

كل فرد على خدمات المياه والصرف مجاناً فمن شأن ذلك أن يضر في الواقع بالأسر ذات الدخل المنخفض، لأن الحكومات ومقدمي الخدمات سيُحرمون بذلك من الإيرادات اللازمة لتوسيع هذه الخدمات وصيانتها، وهو ما يعرض الاستدامة الاقتصادية لهذا النظام برمته للخطر ويقوّض قدرة الدولة على حماية حقوق الإنسان والوفاء بالتزاماتها في هذا المجال. على أن إعمال حقوق الإنسان في المياه والصرف الصحي يقتضي من الدول مراعاة الاستدامة الاجتماعية في سعيها لزيادة الإيرادات. فالدول ملزمة، بمقتضى هذه الحقوق، بأن تحرص على أن تظل تكلفة الحصول على المياه والصرف الصحي ميسورة، وأن تكون هذه الخدمات ملائمة لاحتياجات الفئات المهمشة والضعيفة، وأن تكون هناك شبكة أمان للذين لا يستطيعون تسديد التكاليف كاملة.

١- استخدام أقصى قدر ممكن من الموارد المتاحة

٦٠- لتحقيق الاستدامة في الحصول على المياه والصرف الصحي، من الضروري أن تفي الدول بالتزامها بإعمال الحقوق في المياه والصرف الصحي تدريجياً عن طريق استخدام أقصى قدر ممكن من الموارد المتاحة، بما في ذلك عن طريق التعاون والمساعدة الدوليين. وتتذرع الدول أحياناً "بنقص الموارد" لتبرير قصور وعدم ملاءمة الاستثمارات المرصودة لهذا القطاع، في حين أن السبب الحقيقي في الغالب هو عدم وجود إرادة سياسية لوضع الخدمات الاجتماعية في صدارة الأولويات، لا سيما توفير خدمات المياه والصرف الصحي لأكثر الناس حرماناً. وبالتالي من المهم التأكد إن كانت الدول تخصص حقاً أقصى قدر ممكن من الموارد المتاحة لقطاعي المياه والصرف الصحي وذلك بالتدقيق، من جهة، في حجم الأموال المخصصة لمجالات مثل الجيش وخطط إنقاذ البنوك وتشييد بنيات تحتية لاستضافة تظاهرات كبيرة، ومن جهة أخرى، في الخسائر المالية الناجمة عن غض الطرف عن الفساد[٦٤].

٦١- وتتيح مقارنة دخل الفرد بمؤشرات خدمات المياه والصرف الصحي بين بلدان ذات مستويات مماثلة في مجال التنمية إطاراً مرجعياً أكثر موضوعية. فتحليل حجم الموارد المخصصة لقطاعي المياه والصرف الصحي وتسويتها وتوزيعها[٦٥]، وكذلك نصيب الفرد من الإنفاق

---

(٦٤) بلغت النفقات التي اعتمدها الاتحاد الأوروبي في أعقاب الأزمة المالية ١ تريليون دولار أمريكي، في حين أن الميزانية السنوية المرصودة للدفاع في العالم زادت عن ١,٧ تريليون دولار أمريكي. ويقدر أن التكاليف اللازمة لتحقيق هدف حصول جميع الناس على مياه الشرب والصرف الصحي تبلغ ٢١٥ مليار دولار أمريكي سنوياً. منظمة الصحة العالمية، "Global costs and benefits of drinking-water supply and sanitation interventions to reach the MDG target and universal coverage" (٢٠١٢)، الصفحة ٤٣. متاح على الموقع www.who.int/water_sanitation_health/publications/2012/globalcosts.pdf.

(٦٥) انظر على سبيل المثال، E. Felner, "Closing the 'escape hatch': a toolkit to monitor the progressive realization of economic, social, and cultural rights", *Journal of Human Rights Practice*, vol. 1, No. 3 (2009), pp. 416-419.

الحكومي، يمكن أن يساعد على تحديد المشاكل على مستوى السياسات التي عادة ما تعوق الإعمال التدريجي للحقوق في المياه والصرف الصحي، وكذلك على تحديد السياسات والاستراتيجيات الفعالة التي أدت إلى إحداث أوجه تحسن في مجالات معيّنة.

٢- السياسات المالية وتحصيل الضرائب

٦٢- تتوفر الدول، في أوقات الرخاء الاقتصادي، على موارد مالية لصيانة وتطوير قطاعي المياه والصرف الصحي أكثر مما تتوفر عليه في أوقات الأزمات الاقتصادية والمالية. ومع ذلك، فإن أوقات الأزمات في حد ذاتها لا تؤدي بالضرورة إلى تراجع في إعمال الحقوق في المياه والصرف الصحي. ويمكن تحقيق التقشف المالي ليس بتقليص الإنفاق الحكومي فحسب، وإنما بزيادة إيرادات الحكومة أيضاً. ولكن كيفية تحصيل هذه الإيرادات تنطوي على مسألة حساسة من وجهة نظر حقوق الإنسان.

٦٣- ومما يساهم في تحقيق الاستدامة والحيلولة دون حدوث حالات تراجع غير مقبول وضع نظام ضريبي فعال يسمح بضخ استثمارات متواصلة في قطاعي المياه والصرف الصحي. وتقع على الحكومات مسؤولية تعبئة الإيرادات الضريبية بصورة هادفة وملائمة[٦٦]، وتلك وسيلة تمكنها من الوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان. ويمكن استخدام أساليب من قبيل تقييم المعدل الفعلي للضريبة (أو نسبة الضريبة إلى الناتج المحلي الإجمالي) للحصول على مؤشرات يستعان بها في بحث وتقييم وضع كل دولة وتحديد مواطن إخفاق جهودها لتعبئة الموارد لضمان استدامة قطاعي المياه والصرف الصحي للجميع.

٣- توجيه الموارد

٦٤- تدرك المقررة الخاصة أن الموارد المتاحة للدول محدودة، بالرغم من الجهود التي تبذلها لتعبئة الإيرادات. ومثلما جاء في تقرير سابق (A/66/255، الصفحة ٤١ وما تلاها)، يكشف هذا الوضع ضرورة توجيه الموارد المتاحة توجيهاً مناسباً. وتقدم مبادئ حقوق الإنسان توجيهاً واضحاً في هذا الصدد: فينبغي على الدول ابتداءً توجيه الموارد والجهود نحو الوفاء بالالتزامات بأثر فوري، كأن تستهدف مثلاً تحقيق الالتزامات الأساسية الخاصة بالحقوق في المياه والصرف الصحي دون تمييز وحماية الخدمات القائمة. وتبين إحدى الصعوبات المشار إليها أعلاه أنه من الضروري توجيه الموارد: قد يكون العمل بنظام تقديم الخدمات بتسعير الاستهلاك بحسب الحجم وسعر التكلفة ضرورياً لضمان استدامة القطاع على المدى البعيد، إلا أن ذلك قد ينطوي على آثار تمييزية. وبالتالي، من الضروري توجيه عملية تسعير الخدمات (وكذلك النظام الضريبي) وتكييفهما بما يناسب الذين هم أكثر حرماناً والذين يعيشون في فقر. فوضع تسعيرة خاصة في حالة ندرة المياه، وفرض غرامات أو أسعار مرتفعة

(٦٦) Rhadika Balakrishna and others, Maximum Available Resources & Human Rights (Centre for Women's Global Leadership, 2011), p. 10.

على الاستهلاك غير الضروري، ورسوم تصاعدية حسب الحجم مصممة تصميماً جيداً، وإعانات للمحتاجين[٦٧]، وضرائب مؤسسية وتوزيعية[٦٨]، كلها أمثلة على نُهُج استخدمت لتحصيل الإيرادات واسترداد التكاليف. وينبغي إعمال هذه النُهُج بطريقة منصفة بما يعزز الاستدامة ويشجع على حصول الجميع على خدمات المياه والصرف الصحي.

٦٥- وثمة تحديان كبيران في هذا القطاع هما: ضمان الاستدامة (بُعد "الديمومة") بسبل منها استثمار موارد كافية في تشغيل النظم وصيانتها وتأهيلها؛ وتوسيع الخدمات لتشمل الذين لم تصلهم الخدمات بعد (بُعد "شمولية الجميع"). ونظراً إلى شحة الموارد، يواجه واضعو السياسات والمانحون ومهنيو القطاع معضلة هي معرفة ما إذا كان ينبغي إعطاء الأولوية لبُعد "الديمومة" أم لبُعد "شمولية الجميع".

٦٦- ويقال إن عملية صيانة وتأهيل النظم القائمة ينبغي أن تحظى بالأولوية لضمان عدم ذهاب الاستثمارات أدراج الرياح. فإطار حقوق الإنسان يركز على حتمية تحقيق الاستخدام النوعي والفعال للموارد. ويتعين على الدول القضاء على التفاوتات في الحصول على المياه والصرف الصحي وتوسيع نطاق الحصول عليهما بما لا تقل عن المستويات الدنيا الأساسية، من أجل الوفاء بالالتزامات الأساسية المتصلة بحقوق الإنسان في المياه والصرف الصحي، قبل تحسين مستويات الخدمة لؤلئك الذين يتمتعون أصلاً بهذا المستوى من الحصول على المياه والصرف الصحي. وإذا كان التوجه هو استثمار الموارد المتاحة فقط في الحفاظ على النظم القائمة فإن التغلب على أوجه التفاوت في الحصول على المياه والصرف الصحي لن يتحقق أبداً.

٦٧- وفي الكثير من الحالات، لا وجود لهذه المعضلة المفترضة بين الاستدامة والنوعية. بل ينبغي أن تكمّل هاتين الفكرتين إحداهما الأخرى، وهو ما يتطلب تخطيطاً مناسباً للمدى القصير والمدى البعيد على حد سواء. ولا يمكن تحقيق الاستدامة الحقيقية إلا عندما يحصل كل فرد على الخدمات. وفضلاً عن ذلك، ينبغي أن يكون مبدأ المساواة هو الموجه لعملية صنع القرارات بالنسبة للالتزامين المتمثلين في الصيانة والتأهيل من جهة، وتوسيع الخدمات من جهة أخرى. ومتى تقرر إجراء إصلاحات على المرافق بدلاً من إقامة أخرى جديدة، فينبغي تحديد الفترة التي تجرى فيها أشغال الإصلاح أو التأهيل وطرق إجراء هذه الأشغال والموقع الذي تجرى فيه بغية ضمان تكافؤ الفرص في الحصول على الخدمات. وعند استحداث أو توسيع الخدمات، لا بد أن تكون الموارد المالية والبشرية اللازمة، لا سيما تعزيز القدرات والتدريب، مخططاً لها أيضاً. ولما كانت الاختلالات تؤثر تأثير مفرطاً على الفئات المستبعدة أو المهمشة، فمن الحيوي الحرص على إدراج بُعد "الديمومة" في السياسات من البداية - لا سيما بتحديد كيفية تمويل التشغيل والصيانة وإدارتهما - من أجل تفادي التمييز

(٦٧) Centre on Housing Rights and Evictions and others, *Manual on the Right to Water and Sanitation* (Geneva, 2007), p. 147.

(٦٨) Balakrishna and others, *Maximum*, p. 10.

والتراجع في إعمال هذه الحقوق. وإذا كان الاستثمار في معدات رديئة النوعية وزهيدة التكلفة ليس هو الخيار الأمثل، فإن الاستثمار في بعض المعدات المتطورة وعالية الجودة قد لا يكون استثماراً جيداً هو الآخر، لا سيما في الظروف التي لا تتوفر فيها قدرات فنية ومالية كافية وحيث يتعذر الحصول على قطع الغيار لتشغيل النظام وصيانته.

٦٨- إن اختيار الموارد التي تخصص على سبيل الأولوية قرار يتخذ على أساس كل حالة على حدة بتكييف الموارد مع الاحتياجات البشرية. ويتعين على متخذي القرار تحديد الطريقة الأنسب لاستخدام الأموال من أجل العمل لتحقيق "الديمومة" و"شمولية الجميع" معاً، والتصدي في الوقت نفسه لأوجه التفاوت حيثما وجدت.

باء- تخصيص ميزانية لحقوق الإنسان

٦٩- إن التزام الشفافية في وضع الميزانية أمر ضروري لإعمال الحق في المياه والصرف الصحي ولممارسة جميع الحقوق الأخرى[٦٩]. فالشفافية تعزز المساءلة والمشاركة العامة، وتساهم في زيادة القدرة على التنبؤ والتخطيط للمدى البعيد. وفي ذلك آثار إيجابية واضحة للعيان على استدامة نظم التزويد بالمياه والصرف الصحي.

٧٠- ولا يمكن تحقيق الشفافية بمجرد الاكتفاء بإطلاع الجمهور العام على الميزانيات دون وضع البيانات المتصلة بها في متناوله. ولكي يتسنى لأعضاء المجتمعات المحلية المعنية والمجتمع المدني العمل سوياً مع الحكومات لإيجاد حلول عملية على المدى البعيد تساعد على تعزيز الاستدامة، لا بد أيضاً من تنفيذ برامج تثقيفية ترمي إلى تحسين فهم الميزانيات كما يتعين ضبط العمليات المتبعة في وضع الميزانيات، فضلاً عن تكريس مشاركة المجتمعات المحلية المعنية في عمليات اتخاذ القرارات مشاركة فعلية.

٧١- ويقدم تحالف العدالة الاجتماعية في كيب تاون مثالاً على أن التزام الشفافية والتثقيف والمشاركة في وضع ميزانية قطاعي المياه والصرف الصحي يمكن أن يؤدي إلى تحقيق مكاسب في الاستدامة وإلى زيادة إعمال الحقوق في المياه والصرف الصحي[٧٠].

---

(٦٩) تقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان عن إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (E/2009/90)، الفقرة ٤٤.

(٧٠) انظر Neil Overy, "The Social Justice Coalition and access to basic sanitation in informal settlements in Cape Town, South Africa", International Budget Partnership study No. 11, March 2013.

جيم- التخطيط الفعال من أجل خدمات تركز على الاعتبارات الإنسانية: التصدي لأوجه التفاوت والتمييز

٧٢- إن إيلاء أولوية كافية للحقوق في المياه والصرف الصحي في عمليات التخطيط يساعد على الحصول على نتائج مستدامة وعلى تعزيز المساءلة. ويمكن الاستفادة من وجود رؤية محددة تحديداً واضحاً فتتخذ أساساً متيناً لإدراج تمويل هذا القطاع ضمن الأولويات، ويعزز الثقة بخصوص إنفاق هذه الأموال. ولا بد أن يستهدف هذا التخطيط القضاء على أوجه التفاوت: تركيز الخطط الوطنية المتعلقة بقطاعي المياه والصرف الصحي على حتمية عدم التمييز يساعد الحكومات ليس فقط على ضمان تمكن أكثر السكان تهميشاً من الحصول على هذه الخدمات، بل أيضاً على ضمان الحفاظ على حصولهم على هذه الخدمات بصورة مستدامة.

٧٣- والآلية الكفيلة بتحقيق ذلك هي وضع حدود دنيا للحماية الاجتماعية. والخطة المناسبة لا بد أن تكفل وجود نظام أساسي للضمان الاجتماعي لكي يتمكن السكان من الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية. ولا بد أن تحظى الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية بالأولوية في فترات النمو الاقتصادي والمالي وأن يحافظ عليها في أوقات الأزمات. وبالمثل، لا بد من اتخاذ تدابير خاصة لحماية السكان الأكثر ضعفاً عند حلول أزمات اقتصادية أو مالية.

٧٤- وإحدى الطرق لتقليل الاعتماد على الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية في أوقات الأزمات هي جعل التصدي لأوجه التفاوت أولوية في أوقات النمو. وفي سبيل ذلك، ينبغي للدول أن تكفل عدم تحول استدامة الخدمات القائمة ذريعة لاستمرار تقديم الخدمات على سبيل الأولوية للمناطق السكنية الحضرية أو الخاصة بالطبقة الوسطى، على حساب توسيع التغطية لتشمل المناطق السكنية العشوائية أو المناطق النائية أو الريفية، وعليها أن تحرص على القضاء على أوجه التفاوت القائمة بين الذين يحصلون على المياه والصرف الصحي والآخرين.

٧٥- وفي الهند، كفل مجلس بانغالور للصرف الصحي والتزويد بالمياه توصيل أكثر من ٥ في المائة من المناطق السكانية العشوائية في المدينة بالشبكة خلال الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٥. ولم تكن هذه المبادرة تهدف فقط إلى توفير المياه الصالحة للشرب للسكان الذين يعيشون في هذه المناطق العشوائية والذين كانوا من قبل مستبعدين من الشبكة الرسمية، بل سمحت أيضاً بتقليص كميات المياه التي ينتفع بها بدون مقابل وبتقليص اعتماد السكان على المياه المجانية عن طريق الحنفيات العمومية أو التوصيلات غير المشروعة بالشبكة. ولئن بقيت هناك صعوبات، فقد جرى تكييف تكاليف ورسوم التوصيل ولكفالة القدرة على تحملها، مما أدى إلى زيادة حصة العائدات وإلى تعزيز الاستدامة[٧١].

(٧١) انظر "Connecting the slums. a utility's pro-poor approach in Bangalore", Water and Sanitation Program Field Note, February 2006, p. 2. Available from https://www.wsp.org/sites/wsp.org/files/publications/319200735514_Connectingtheslums.pdf.

دال- ضمان المشاركة وإتاحة سبل التمكين

٧٦- إن مشاركة المجتمعات المحلية المعنية في عمليات صنع القرار مبدأ من مبادئ حقوق الإنسان وحق من حقوق الإنسان في حد ذاته. ويرى البعض أن هذا الحق يشكل عائقاً لأن تحقيقه يتطلب أموالاً ووقتاً. ومع ذلك، فإن مشاركة المجتمعات المحلية مشاركة فعلية هي ضمانة أيضاً للاستدامة: فكما بيّن نموذج الصرف الصحي الأساسي المتكامل في بيرو أو اللجان من أجل المياه الصالحة للشرب في نيكاراغوا، فإن مشاركة المجتمعات المحلية في تصميم وبناء وإدارة وتشغيل مرافق خدمات التزويد بالمياه والصرف الصحي يشجع كثيراً هذه المجتمعات على استعمال هذه الخدمات ودفع رسومها وتمكنهم أيضاً من الأخذ بعادات النظافة الصحية على نحو أفضل. وتتطلب المشاركة الفعلية وجود فرص حقيقية للتأثير بحرية وبفعالية في عملية اتخاذ القارات، وليس الاكتفاء بمجرد التشاور السطحي أو تبادل معلومات (A/HRC/18/33، الفقرتان ٦٨ و٦٩). وتستلزم هذه العملية توفير المعلومات عبر قنوات متعددة، وتمكين المشاركة في عمليات شفافة وغير إقصائية، وضمان صرف الأموال بالصورة المناسبة على عمليات التدخل المطلوبة، وتعزيز قدرات الأفراد والمجتمع المدني على المشاركة (المرجع نفسه).

هاء- الرصد الفعال والضوابط المستقلة

٧٧- لكي يكون نظام الرصد مهيكلاً هيكلة جيدة ينبغي أن يراعي جملة مؤشرات ويجمّع بيانات مصنّفة لتحديد ما إذا كان الحصول على المياه والصرف الصحي مستداماً وغير تمييزي. وعلى الحكومات أن تنظر إلى أبعد من مجرد المعدلات والبيانات المصنفة لبحث التفاوتات وفقاً لمكان سكن الفرد وموقعه من خمس الثروة والمجموعة الإثنية التي ينتمي إليها ومدى تأثره بأصناف التمييز الأخرى. وعلاوة على ذلك، يتعين عليها التأكد من أن الخدمات مقدمة بصورة مستدامة ويتعين عليها في حال وقوع اختلالات جمع معلومات عن أسباب ذلك.

٧٨- ويمكن أن تؤدي استراتيجيات الرصد المجتمعية الفعالة إلى تحسين أسلوب تصنيف المعلومات المحدد المستعمل لتحديد الفئات المهمّشة وتبيّن أسباب ظهور حالات التراجع والاختلالات. وتشجع هذه الاستراتيجيات أيضاً على الشفافية والمشاركة والمساءلة وذلك بإسناد دور أكبر للمجتمعات المحلية وتسهيل الوصول إلى المعلومات.

٧٩- إن رصد مدى الاستدامة غير مكفولة بصورة منهجية. فثمة ٧ في المائة فقط من مجموع الأموال المخصصة لقطاع المياه ترصد للصيانة والرصد[٧٢]؛ وقلما تخضع شبكات التزويد بالمياه للتفتيش بعد تشييدها. وأحد الأسباب التي تجعل رصد مدى الاستدامة قاصراً

(٧٢) *تقرير "التقييم العالمي لخدمات الصرف الصحي ومياه الشرب"*، الصفحة ٤.

هو أن عدد الأشخاص الذين يحصلون على المياه والصرف الصحي يقيّم، في سياق السعي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، دون التأكد من عدم حرمان بعض هؤلاء من حصولهم على هذه الخدمات في وقت لاحق.

٨٠- ويدعو المانحون أكثر فأكثر إلى وضع نظم شاملة لرصد مدى استدامة التدخلات في قطاعي المياه والصرف الصحي. ويدعو بعضهم إلى إدراج شرط الاستدامة في العقود التي تبرم مع منجزي المرافق للتأكد من احترام معايير الاستدامة. وبالمثل، فقد وضع صندوق الأمم المتحدة للطفولة ضوابط للتدقيق في مدى الاستدامة تهدف إلى الوقوف على حالة التزويد بالمياه والتأكد من القضاء على ممارسة قضاء الحاجة في الهواء الطلق عند المجتمعات المحلية بمجرد الانتهاء من مشاريع التزويد بالمياه والصرف الصحي. وهذه الضوابط تبحث مختلف المؤشرات المؤسسية والاجتماعية والفنية والمالية بغية تقييم مدى الاستدامة. ومن وجهة نظر حقوق الإنسان، من الضروري استكمال مثل هذه الأدوات بمعايير المساواة لضمان استفادة جميع الناس في المجتمع من الخدمات. وبالإضافة إلى ذلك، يجب عدم النظر إلى ضوابط التدقيق في الاستدامة على أنها تنفذ من قبل المانحين في إطار مشاريع معينة، وإنما يجب تعميمها على القطاع.

٨١- وفيما يتعلق باعتماد سياسات تنطوي على احتمال الإضرار بحقوق الإنسان في المياه والصرف الصحي، فإن التقييمات السابقة واللاحقة لحالة حقوق الإنسان أدوات مفيدة لمراقبة تنفيذ هذه السياسات وإرشاد الجهات ذات المصلحة. وقبل تنفيذ السياسات المقترحة، يمكن أن يساعد تقييم أثرها على حقوق الإنسان البيئية والمجتمعية وعلى حقوق إنسان أخرى بعينها في التأكد إن كان لهذه السياسات أثر تراجعي أم أدت إلى الاستدامة. وبالمثل، فبعد تطبيق هذه السياسات، تعد التقييمات القبلية لأثرها على حقوق الإنسان أداة مهمة يمكن أن تستخدمها الدول للوفاء بالتزامها برصد مدى إعمال الحقوق في المياه والصرف الصحي.

٨٢- والضوابط المستقلة الرامية إلى ضمان نوعية خدمات المياه والصرف الصحي وإمكانية الحصول عليها وموثوقيتها والقدرة على تحمل أسعارها أمر مهم أيضاً لإعمال الحقوق في المياه والصرف الصحي والتأكد من التمتع بهذه الحقوق. وتقع على عاتق السلطات مهمة السهر على تقديم الخدمات بشكل عادل وأن يقع التركيز على تزويد الأحياء الأكثر فقراً، لأن الذين يعيشون فيها أقل حظوظاً للحصول على المياه والصرف الصحي.

واو- المساءلة وقابلية المقاضاة على أساس الحق في المياه والصرف الصحي

٨٣- إعمال الحقوق في المياه والصرف الصحي بصورة مستدامة على المدى الطويل يتطلب تطبيق مبدأ المساءلة. وبالمثل، فإن المساءلة مرتبطة بمبادئ أخرى، مثل الشفافية والوصول إلى المعلومات والمشاركة، ومعتمدة عليها. وتقتضي المساءلة من الدول إتاحة سبل انتصاف فعالة في حال وقوع انتهاكات للحقوق في المياه والصرف الصحي. ولهذه الغاية، لا بد من وجود إطار قانوني وسياسات ملائمة ومؤسسات فعالة والإجراءات والآليات

اللازمة لكي يتمكن الأفراد والأهالي من طلب تعويضات والدفاع عن حقوقهم في المياه والصرف الصحي. والحقوق في المياه والصرف الصحي هي من حقوق الإنسان التي يمكن أن يؤدي انتهاكها إلى ملاحقات، وينبغي أن تعترف بها الحكومات والمحاكم على أنها كذلك.

٨٤- وفي قطاعي المياه والصرف الصحي، يمكن أيضاً تعزيز المساءلة وتحسين الاستدامة، وذلك بمكافحة الفساد والتكتم على اتخاذ القرارات من قبل هيئات تفتقر إلى الشفافية. وثمة طرق متنوعة يمكن أن تنتهجها الدول للتصدي لهذا الوضع، لاسيما بإبرام مواثيق النزاهة بين منظمات غير حكومية مثل منظمة الشفافية الدولية وأجهزة حكومية[٧٣]، وعقد شراكات واسعة النطاق تسعى إلى جملة أمور منها تحسين الشفافية على المستوى المحلي. وتشارك المؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان أيضاً في عدد من الأنشطة التي تساعد على تعزيز المساءلة في هذين القطاعين. ولئن كان بالإمكان إيجاد هذه الآليات في الأوقات "العادية"، فمن الممكن الحفاظ عليها أثناء فترات الأزمات الاقتصادية والمالية.

خامساً- الاستنتاجات والتوصيات

٨٥- تعتبر المقررة الخاصة أن الاستدامة مبدأ أساسي من مبادئ حقوق الإنسان لا بد منه لإعمال الحقوق في المياه والصرف الصحي. وترى أن فكرة الاستدامة هي المقابل المباشر للتراجع؛ وأنها تقتضي أن تكون الخدمات متاحة وميسورة للجميع بشكل دائم تقريباً، ودون تمييز، وأن تؤدي نوعية الخدمات والتطور المستمر في السلوكيات إلى تغييرات إيجابية. ولا بد أن تكون خدمات المياه والصرف الصحي متاحة للأجيال الحالية والقادمة، وألا يؤدي تقديم هذه الخدمات في الوقت الحاضر إلى تعريض القدرة على إعمال هذا الحق في المستقبل للخطر. إن فهم الاستدامة من زاوية حقوق الإنسان يساعد كثيراً على إيجاد حلول دائمة للمشاكل المتعلقة بتوفير المياه والصرف الصحي للأجيال الحالية والقادمة.

٨٦- وبناءً على ما سبق، توصي المقررة الخاصة الدول بما يلي:

(أ) إجراء تخطيط شامل يرمي إلى تحقيق التغطية للجميع على الدوام، بما في ذلك في الحالات التي يكون فيها القطاع الخاص والمانحون والمنظمات غير الحكومية مشاركون في تقديم الخدمات. ومن واجب الدولة وضع تصور عن كيفية ضمان حصول كل فرد بشكل دائم على الخدمات. ويلزم إجراء التخطيط على المدى الطويل في أوقات الرخاء لكي تطور الدول وتعزز قدرتها على المقاومة في أوقات الشدة؛

(٧٣) من ذلك على سبيل المثال، ميثاق النزاهة المبرم بين فرع منظمة الشفافية الدولية في باكستان ومجلس التزويد بالمياه والصرف الصحي في كاراشي.

(ب) تعزيز القدرات الوطنية في مجال التنسيق والتخطيط المتكامل، وضمان زيادة تجميع الموارد المحلية والخارجية لتمكين الدولة من حسن توجيه الموارد وضمان استخدام أقصى قدر ممكن من الموارد المتاحة؛

(ج) استخدام أقصى قدر ممكن من الموارد المتاحة وتحصيل إيرادات الضرائب بصورة هادفة لضمان حدوث أثر من جراء إعادة التوزيع؛

(د) توجيه الموارد بحيث تُمنح الأولوية لضمان حصول الجميع على الحد الأدنى من الخدمات الضرورية؛

(هـ) الوفاء بالتزاماتها بعناية وبصورة متوازنة لضمان الحصول على خدمات المياه والصرف الصحي دون تمييز وباستمرار (للجميع وعلى الدوام)، وأيضاً بشكل مستدام من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية؛

(و) تخصيص المزيد من الموارد المالية والمؤسسية وتحسين التخطيط لكي تخصص أموال باستمرار لتشغيل المرافق وصيانتها من أجل تفادي الاختلالات. وعلى الأطراف الفاعلة الأخرى أن تسير على هذا المنوال أيضاً؛

(ز) إجراء تقييم وتعليل دقيقين لأي تراجع قد يحدث في سياق اعتماد تدابير تقشفية. وعلى الدول أن تحرص على عدم وقوع الأثر الأكبر من جراء هذه التدابير على المحرومين أصلاً وعلى أن تكون هذه التدابير منسجمة مع المعايير التي وضعتها اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛

(ح) اعتماد حدود دنيا للحماية الاجتماعية على المستوى الوطني والموافقة على إدراج حدود دنيا للحماية الاجتماعية في الأهداف الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥؛

(ط) ضمان المشاركة الفعلية للتأكد من أن الحلول المقترحة للمشاكل المتصلة بالمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية مقبولة اجتماعياً وثقافياً، ومستخدَمة ومطبَّقة بشكل دائم؛

(ي) تحسين آليات الرصد الدائم والمستقل لخدمات المياه والصرف الصحي، لا سيما بوضع نظام مراقبة استدامة التدخلات، على المستويين الوطني والعالمي؛

(ك) ضمان خضوع قطاعي المياه والصرف الصحي لضوابط مستقلة؛

(ل) وضع آليات للمساءلة على المستويين الوطني والدولي للتصدي للممارسات غير المستدامة والتراجعية في مجالي المياه والصرف الصحي؛

(م) إدراج هدف التزويد بالمياه والصرف الصحي في البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لما بعد عام ٢٠١٥ على أن يكون هدفه القضاء على أوجه التفاوت في الحصول على الخدمات واستدامتها.